

كي بي أم جي  
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC  
منطقة مطرح التجارية  
ص.ب ٦٤١  
الرمز البريدي ١١٢  
سلطنة عمان  
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١  
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

## مسودة

### تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع

#### تقرير حول مراجعة القوائم المالية

#### الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع ("الشركة") الواردة على الصفحات من 3 إلى 34 والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وقوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى. وفي رأينا إن القوائم المالية تُظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018 وأداءها المالي، التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

#### أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة. وقد تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية ضمن تقريرنا. ويجدر التنويه إلى أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لما هو وارد في المدونة الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، فضلاً عن التزامنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لتلك المتطلبات ولمدونة مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد أن ما توصلنا إليه من أدلة المراجعة يعتبر كافياً ومناسباً ليكون أساساً يستند إليه رأينا.

#### موضوعات هامة تتعلق بالمراجعة

إن الموضوعات الهامة المتعلقة بمراجعة القوائم هي تلك الموضوعات - من حيث تقديرنا المهني - التي كانت فائقة الأهمية أثناء مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة للسنة الحالية، وقد تمت معالجة تلك الموضوعات بشكل عام في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم، غير أننا لا نبدي رأياً مستقلاً حول تلك الموضوعات.

## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

### موضوعات هامة تتعلق بالمراجعة (تابع)

#### انخفاض قيمة الإيجار التمويلي والقروض وخصم الديون

يرجى الاطلاع على الإيضاح 3 لتأثير الانتقال والإيضاحات 2 و 3 و 5 للسياسات المحاسبية واستخدام التقديرات والأحكام وافصاحات مخاطر الائتمان.

تم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" في 1 يناير 2018 وقد نتج عنه ما يلي:

- التغيير في السياسات المحاسبية لانخفاض القيمة بما في ذلك الحاجة إلى وضع تقديرات وأحكام معقدة على كل من توقيت وتقدير الانخفاض في القيمة.
- تم إدراج التعديلات الانتقالية ضمن الأرباح المحتجزة في 1 يناير 2018، وهو تاريخ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛
- استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تغير كبير في العمليات والبيانات والضوابط التي لم تخضع للاختبار في السابق؛ و
- متطلبات إفصاح جديدة فيما يتعلق بتأثير التطبيق المبدئي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 والجودة الائتمانية للحافظة بما في ذلك شرح الأحكام الرئيسية والمدخلات المادية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

بالنظر إلى أهمية الإيجار التمويلي والقروض وخصم الديون (والتي تمثل 98٪ من إجمالي الأصول) إلى القوائم المالية وعدم اليقين المتعلق بحساب خسائر الائتمان المتوقعة، يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الهامة المتعلقة بمراجعة.

### كيف تناولنا الموضوع أثناء المراجعة

تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها - من بين أمور أخرى - لمعالجة المخاطر الكبيرة المرتبطة بانخفاض القيمة، ما يلي:

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة بناءً على متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛
- تأكيد فهمنا للعمليات والأنظمة والضوابط الجديدة أو المراجعة للإدارة، بما في ذلك الضوابط على تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة؛
- إعادة تنفيذ العناصر الرئيسية لحسابات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة للشركة، وذلك لتقييم مدى معقولية وملائمة نتائج النموذج بناءً على فهمنا لممارسات الصناعة والأنشطة التجارية.
- كلفنا اختصاصي إدارة المعلومات والمخاطر المالية لدينا في اختبار عناصر التحكم في تقنية المعلومات العامة وضوابط التحكم في الأنظمة الرئيسية ومراجعة مدى معقولية وملائمة المنهجية والافتراضات والمدخلات الرئيسية بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية الترجيح المستخدم للمحتويات المختلفة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة، على التوالي؛
- إجراء تقييم مخاطر الائتمان لعينة من القروض المسددة والغير مسددة لاختبار الضوابط على التصنيف الائتماني ومراقبته؛
- اختبار عينة من القروض والسلف للعملاء لتحديد ما إذا كانت الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قد تم تحديدها بشكل مناسب؛
- اختبار عينة مخططات الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية التعديلات على النماذج والتجاوزات؛
- اختبار اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة؛
- قمنا بتقييم مدى كفاية افصاحات الشركة فيما يتعلق بتأثير الانتقال للتطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والسياسات المحاسبية الجديدة واستخدام التقديرات والأحكام الهامة وجودة الائتمان للقروض والسلف بالرجوع إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة.

## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

### المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى التي تتكون من تقرير مجلس الإدارة وتقرير تحليلات ومناقشة الإدارة.

لا يشمل إن رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى ولا نعبر بأي شكل من الأشكال عن تأكيد حولها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى وبالتالي دراسة ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى غير متوافقة في النواحي الجوهرية مع القوائم المالية أو معرفتنا التي حصلنا عليها من المراجعة أو إذا كانت تبدو خاطئة. واستناداً على العمل الذي قمنا به، إذا وجدنا أن هناك أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى، ونحن ملزمون بالإبلاغ عنها. وليس لدينا شيء لنبلغ عنه في هذا الصدد.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح للهيئة العامة لسوق المال وإعدادها بالتوافق مع الأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لسنة 1974 وتعديلاته، وعن الضوابط الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

وخلال إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في أعمالها وعن الإفصاح، إن اقتضى الأمر، عن كافة المسائل المتعلقة باستمرارية الشركة واستخدام مبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، ما لم تكن الإدارة تعزم تصفية الشركة أو التوقف عن التشغيل، أو كان لا يوجد لديها أي بديل واقعي عن القيام بذلك.

ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

### مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية بمجملها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات المتضمن لرأينا حولها. إن التأكيد المعقول يعتبر تأكيداً عالي المستوى، ولكنه لا يعتبر ضماناً على أن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كفيلة دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. ويمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تعتبر جوهرية إذا كان يمكن التوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بوضع وتطبيق إجراءات المراجعة اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. وإن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو تخطي على إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.



## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

### مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تابع)

- التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، وتحديد ما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهري فيما يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها استنادا إلى أدلة لمراجعة التي تم الحصول عليها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي الحسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مراجعي الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فقد تؤدي أي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى أن تتوقف الشركة عن أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.

ونحن نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق -من بين أمور أخرى- بالنطاق والتوقيت المقرر للمراجعة ونتائج المراجعة الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية قد نتوصل إليها خلال مراجعتنا.

ونقدم أيضا للمكلفين بالحوكمة بياناً يؤكد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية ونبذلهم بأي علاقات أو شؤون أخرى قد تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا والضوابط ذات الصلة إذا اقتضى الأمر.

ومن ضمن المواضيع الموضحة للمكلفين بالحوكمة، نحدد المواضيع الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية وبالتالي تعتبر تلك هي المواضيع الهامة المتعلقة بالمراجعة. ونصف هذه المواضيع في تقرير مراجعي الحسابات الذي أعدناه إلا إذا كانت القوانين واللوائح تمنع الإفصاح العلني عن المسألة هذه أو إذا ارتأينا في حالات نادرة أنه يجب عدم الإفصاح هذه المسألة لأنه من المحتمل والمعقول أن تفوق التبعات السلبية للإفصاح المصلحة العامة منه.

### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن القوائم المالية للشركة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 تتفق من جميع النواحي الجوهرية مع ما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال؛
- الأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لسنة 1974 وتعديلاته.